

وان كان في باحق السمرع واليد تجب على الصغيرة وله انما لو
 وجبت عليه باحق الشرع فلا يمكن لانها غير مطبوخة ولو كان
 حقا للزوج وهو لا يمتنع بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم
 لانه يفتقه ولو كانت حاملا لا تزوج بالاجماع حتى تضع حملها
 وعلى هذا الخلاف للربية اذا خرجت اليها مسلمة او مبيته او
 مستنمته اسملت او صارت ذميمة وكذا اذا مات عنها زوجها
 الذي هذا **فصل** في بيان احكام الاحداد
 وهو ترك الزينة والطيب وفيه لغتان احدت احدادا
 في محدة وحدت تحدا من باب ضرب ونصر حداهم حد
 واصل الحد المنم ومنه سمي ابواب حداد **تحدا** من الحد او
 الاحداد كما ذكرناه **معتدة الميت** اي القطع واراد به معتدة
 الطلاق البائن سواء كانت حرة او امينة وقال ابن ابي عمير في الظاهر
 قوله لا يجب عليه بالورود النص في المتوفى عنها زوجها
 وبه قال مالك واحمد واما ما روي انه عليه السلام نهى المعتدة
 ان تختضب بالحناء وراه النسائي وهو مطلق فتناول
 المطلقة **وتحده معتدة الموت** بالاختلاف لقوله عليه السلام
 المتوفى عنها زوجها لا تكس المصفر من الثياب ولا المسفة
 والاحلى ولا تختضب ولا تتكحل وراه احمد وابوداود
 والنسائي والباقي قوله **بترك الزينة** تتعلق بقوله
 تحدا اي الاحداد بترك الزينة بالحلي بالذهب والفضة
 والحلي اهل كلها وليس الحرير وغيره من الثياب المصبوغة

بالمسفة المصبوغة

وتترك

Copyright © King Saud University